



وزارة شؤون المرأة

المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري

نحو منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف الأسري

عمان 16-17 شباط 2009

ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر: "نحو أسرة عربية خالية من العنف"

ورقة عمل بعنوان: "أهمية البحوث والدراسات في صياغة منهجية عمل إستراتيجي عربي موحد

لمناهضة العنف الأسري"

دائرة الدراسات والسياسات

دولة فلسطين

المحتوى الصفحة

2 مقدمة

3 الجزء الأول:  
الآليات التي يجب إتباعها ضمن محور البحوث والدراسات

7 الجزء الثاني:  
أنواع البحوث والدراسات التي يجب أن تعتمد عليها المنهجية العربية  
في خطتها الإستراتيجية

11 الجزء الثالث:  
رصد ميزانيات محددة للبحوث التي تهتم بقضايا العنف الأسري

13 الجزء الرابع:  
التحديات التي تواجه محور البحوث والدراسات في فلسطين

18-17 توصيات

يعتبر محور الدراسات من المحاور الجوهرية عند الحديث عن إعداد الاستراتيجيات الوطنية لأن صياغة السياسات وعمليات التخطيط تتطلب تحليل الواقع ، وهذا لا يمكن أن يتم دون دراسات وبحوث وأدبيات تحدد الاحتياجات، وتسلب الضوء على المشكلة، وتحدد طرق ومعايير التدخل، وآليات المعالجة، مما يساعدنا في معرفة وتحديد التكاليف وصياغة الموازنات اللازمة لتنفيذ وسائل الوقاية والحماية من العنف الأسري. كما أن مخرجات الدراسات تحدد لنا أدوات التقييم التي نحتاجها وبهذا تكون العملية مترابطة.

من هنا جاءت أهمية محور البحوث والدراسات في وضع خطة إستراتيجية شاملة لمناهضة العنف الأسري ( مع ربطه بالمحاور الأخرى)، والعلاقة بين البحوث والدراسات بأنواعها (البحث الأكاديمي والسياساتي) ومنهجيات العمل الاستراتيجي. ونظراً لأن قضية العنف قضية مجتمعية تؤثر على مختلف قطاعات المجتمع العربي وتقدم فرص تطوره وتقدمه، تجاه قضايا التنمية بالأخص القضايا الحقوقية والانسانية وقضايا التنمية والفقر في مجتمعاتنا العربية.

ستركز هذه الورقة على أهمية ودور محور البحوث والدراسات في صياغة مناهج عربي ووضع إستراتيجيات وطنية موحدة لإنجاح قضايا الحماية والوقاية من العنف الأسري في المجتمع العربي بالاستناد الى دراسات على مختلف أنواعها البحوث الكمية و النوعية، أو البحوث الأكاديمية، ستتناول هذه الورقة موضوع البحوث والدراسات من خلال ثلاث جزئيات تتنقل بالآليات التي يجب أن تتبعها البحوث والدراسات لإنجاح عملية التخطيط الإستراتيجي وصياغة سياسات تفيد في مشاريع الوقاية والحماية من العنف الأسري، وستركز الورقة على أنواع البحوث التي تحتاجها منهجية العمل المشترك وأهم المعوقات، كذلك تطرقت الورقة الى أهمية رصد ميزانيات خاصة لمناهضة العنف الأسري يجنب على الدول العربية أن توفرها في موازنتها العامة. كما تقدم الورقة ملخص بسيط يعكس واقع البحوث والدراسات في فلسطين وأهم ما يواجهها من تحديات في هذا المجال.

الجزء الأول:

الآليات التي يجب إتباعها ضمن محور البحوث والدراسات

يختص هذا الجزء بمحور مهم وهو دور البحوث والدراسات في رسم السياسات وتحديد المشاريع التي توضع للقضاء والحد من العنف الأسري في العالم العربي. وفي نظرة شمولية على تجارب الدول خاصة دول العالم الغربي والتي خاضت تجارب عديدة وتمكنت من إيجاد آليات وسياسات وطنية تحد من انتشار العنف الأسري في مجتمعاتها، وجدت أن البحوث والدراسات أثرت بشكل كبير في صبغة السياسات بصبغة مغايرة لما كانت عليه، ففي مقالة نشرت بهذا الخصوص تناولت مدى أهمية البحوث التي أجريت على سياسات وبرامج عمل دوائر الشرطة في 117 مدينة في الولايات المتحدة، فقد كشفت نتائج الدراسات عن مدى أهمية توفير المعلومات، حيث أدت نتائج البحوث الى تغيرات جذرية في السياسات العامة في مجال الحد من العنف الأسري، و صبغتها وأثرت بها بشكل كبير وواضح، وهذه الدراسات تناولت عدة مواضيع أهمها الصحة، والأمن الاجتماعي<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Article:" the importance of research on legal policy: the Minneapolis Domestic violence experiment."  
. Lawrence W. Sherman & Ellen G. Cohen. Pages 23-117, 1989.

بهذا وجدت العديد من المقالات والدراسات على أن التغييرات والرؤى المستقبلية لدى راسمي السياسات لا تكتمل دون دراسات وبحوث مختصة، لذا بناء السياسات المتعلقة في حماية الأسرة وخاصة الأطفال وقايتها من شتى أنواع العنف لا تبنى ولا تصاغ دون بحوث نوعية وكمية تعرض على صناع القرار حتى تكون فاعلة ومنتجة وتحقق أهدافها<sup>2</sup>.

البحوث المختصة يجب أن تتضمن فصلاً خاصة تعكس مدى أثر العنف الأسري على تطور الطفل وتربطها بصحة المرأة، ويجب أن تركز على قضايا أخلاقية واجتماعية وحضارية، كذلك أن تتضمن فصلاً تهتم بفحص دور الأسر والمجتمع في تعزيز أو مكافحة أنواع العنف المنتشرة في المجتمع.

من خلال البحوث والدراسات يجب تحديد نوع الدراسات التي تطلبها قطاعات معينة، أي تحديد الاحتياجات والمخرجات المتوقعة من الدراسات.

يجب أن تركز البحوث على تحديد المشاكل أي تحديد أنواع العنف الأسري وذلك لتحديد الإستراتيجيات المناسبة لمناهضته، كإعداد استراتيجيات تختص بنشر المعرفة والتوعية بالحقوق الإنسانية، والمنظومة الأخلاقية التي يعتبر العنف انتهاك صريح لها.

ويمكن أن نوجز أهم ما يجب أن تتضمنه البحوث في مجال السياسات العامة لمناهضة العنف الأسري، ضمن النقاط التالية:

1. توثيق الحالات التي تشكل فيها أنواع العنف الأسري.
2. أثر الممارسات (نوع الممارسة، وأثرها) على الطفل والأسرة.
3. تنفيذ الحالات حسب مدى تأثيرها لتحديد نوع التدخل.
4. تحديد دور العائلات والمجتمع في المساهمة أو في التدخل في الحماية من العنف.
5. إطار عمل مفاهيمي **conceptual framework** ، يشمل التوقعات المستقبلية للأطفال والنساء ضحايا العنف الأسري، من خلال بحوث تجريبية.
6. ضرورة وجود بحوث تقييمية لعمل السياسات ، وطرق التدخل التي تنتهجها الدول في مجال الحماية من العنف الأسري.
7. يجب أن تكون هناك بحوث ذات منهاج نظري في معالجة أسباب ودوافع العنف الأسري، لتحديد التدخلات الأولية في مجال الحماية من العنف الأسري، وتحديد البدائل التي تستطيع كل دولة أن تستخدمها وتعملها في مجال الحماية والوقاية.

<sup>2</sup> National Criminal Justice Reference Services. [www.ncjrs.gov/App/publications](http://www.ncjrs.gov/App/publications). 9.feb.2009

8. من خلال البحوث النظرية يجب الاتفاق على إطار عام أكثر شمولية في مجال التعامل مع التعريفات والمصطلحات المتعلقة بالعنف الأسري ضمن منظومة أخلاقية حضارية بغض النظر عن التباينات الثقافية والاجتماعية لدى الدول.
9. يجب أن تؤكد الدراسات وضع عدة معايير أساسية واضحة لتحديد نوع العنف وآليات التدخل الفعالة والمناسبة، وكذلك أدوات التقييم<sup>3</sup>.
10. أهمية ربط البحوث التي تجرى على العنف الأسري بصحة الشخص المعنف سواء كانت المرأة أو الطفل، وتضمينها بسياسات ومشاريع وزارة الصحة، وربط العنف وأثاره ببرامج الصحة الوقائية.

#### التوصيات:

1. تشجيع البحوث الاجتماعية والصحية التي تدرس واقع العنف وأثره على صحة المرأة والطفل الجسدية والنفسية، نظرهم الى المستقبل.
2. الاعتماد على مخرجات ونتائج البحوث في صياغة سياسات وبرامج تعتمدها الدول العربية، في وزاراتها ومؤسسات المجتمع المدني بها.
3. الاتفاق على آليات تدخل موحدة في مجال الحماية والوقاية من العنف الأسري
4. تشكيل فريق بحث وطني ممثل لكافة الجهات المعنية، من الخبراء المختصين في قضية العنف الأسري، لتحديد الأولويات ومنهجيات العمل المشترك.
5. للاتفاق على تحديد المفاهيم لتطوير **guide line** ، دليل موحد شامل للتعامل مع قضية العنف الأسري.

<sup>3</sup>National Criminal Justice Reference Services. [www.ncjrs.gov/App/publications](http://www.ncjrs.gov/App/publications). 9.feb.2009

6. أن تعتمد المشاريع والبرامج لدى الوزارات أو المؤسسات الرسمية بصورها المختلفة في الدول العربية ذات الصلة مثل الصحة والتعليم والثقافة، والشؤون المدنية، والأوقاف، و... غيرها، على الدراسات والبحوث المختصة بالعنف الأسري لإثراء دورها في مكافحته كل حسب تخصصه.
7. توفير موقع عربي إلكتروني يوفر رزمة من الخدمات في مجال لوقاية والتعريف بالعنف.
8. ضرورة إنشاء شبكة من الخبراء في علم الاجتماع والنفس والسلوك، على المستوى العربي لتبادل الخبرات وتوفير الدعم لأفراد الأسر ضحايا العنف.
9. توفير بيانات وإحصاءات تعمم على الجمهور تعكس أنواع العنف الممارس داخل الأسر العربية، ولتشجيع البحوث والدراسات التي تهتم بهذه القضية.
10. التركيز على البحوث التي ترصد مدى الضرر وتكلفته وتدرس آليات التعويض عن الضرر ضمن منظومة عربية موحدة.
11. ربط مخرجات البحوث والدراسات بخطط ومشاريع المؤسسات الإعلامية، بهدف التوعية بأنواع العنف وأثاره، وخطورته على الأسرة، بالاعتماد على وسائل الإعلام المختلفة.

#### الجزء الثاني:

أنواع البحوث والدراسات التي يجب أن تعتمدها المنهجية العربية في خطتها الإستراتيجية

الهدف هو المساهمة في الحد من ظاهرة العنف الأسري من خلال إجراء الدراسات والبحوث العلمية المحكمة.

#### تمهيد:

إن الحديث عن البحوث والدراسات يقودنا إلى تساعل كبير عن دور مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي لدراسة ظاهرة العنف والحد منها. تأثرت الثورة الصناعية التي حدثت في أوروبا في بداية القرن التاسع عشر بنشأة مراكز البحوث والدراسات التي ارتبطت بالثورة العلمية، حيث كان للبحوث والدراسات عظيم الأثر في

تطور الشركات الصناعية وانعكاس ذلك على المنتجات. لم تقتصر البحوث والدراسات على الصناعة فقط، إذ شملت جوانب وقطاعات أخرى تتعلق بالزراعة، والأدب، والطاقة، والتاريخ... الخ. حيث أصبح للبحوث دوراً ريادياً في قيادة العالم من حيث التأثير في إحداث الاستراتيجيات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أما مراكز البحوث والدراسات في الدول النامية اقتصرت دراستها على الجوانب الوصفية والعامية، حيث أن الدخول في بحوث عميقة تحتاج إلى قاعدة بحثية تفتقر إليها هذه الدول، حيث جاءت هذه المراكز مكررة لما هو موجود في الغرب أو جاءت لما هو قائم في الدول النامية، هذا الأمر جعل منها أقل فاعلية وتأثراً، بالتالي فهي أقل تفاعلاً مع البيئة المحيطة وأقل اهتماماً بالمشاكل التي تحيط بها ومساهمتها في إيجاد الحلول المناسبة للمجتمعات التي تحتضنها.

من خلال ما سبق يتبين لنا أهمية إجراء الدراسات والبحوث العلمية للتقدم الصناعي والتجاري وكذلك إحداث التغيير الاجتماعي، من خلال استكشاف الواقع ودراسته، وتحليله والغوص في نتائجه، والعمل على حل الإشكاليات التي تواجه هذا الواقع.

السؤال الآن: كيف نعمل على دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الأسري، من خلال إجراء الدراسات والبحوث العلمية المحكمة، من أجل وضع الآليات المناسبة للحد من هذه الظاهرة؟

يمكن تقسيم البحوث إلى نوعين، بحوث كمية وبحوث نوعية، ولكل من هذين النوعين مزايا وعيوب، لا نريد الخوض في تفصيلاتهما، لكن ما يهمنا هنا، ما هو الأصلح لدراسة ظاهرة العنف الأسري؟.

أولاً: على صعيد المنهجية (منهج البحث المستخدم):

من الملاحظ أن الدراسات حول ظاهرة العنف الأسري اتبعت منهج البحث الكمي، وبالتحديد من خلال إجراء البحوث على عينات صغيرة، بسبب قلة التمويل، والخبرة في مجال تحديد المؤشرات. بالتالي لا يمكن الإطلاق على هذه الدراسات، دراسات علمية، بقدر أنها تعطي مؤشر على وجود العنف فقط. لا بد من الإشارة أن بعض الدول أجرت مسحاً على ظاهرة العنف الأسري، مثل فلسطين (تم إجراء مسح العنف الأسري في عام 2005)، ودول عربية



أخرى، مثل سوريا والأردن وغيرها. لكن هذه المسوح لم تعطي الجواب الشافي حول ظاهرة العنف الأسري من حيث الأسباب، أو حتى تحديد المؤشرات، وإنما هي وصف أرقام فقط.

إن العنف الأسري هو ظاهرة ثقافية، اجتماعية، تؤثر وتتأثر في المجتمع، لكنها أيضا ظاهرة سلوكية تتأثر بنفسية الإنسان وذاته، مما يعني أن منهجية البحث الكمي لن تكون قادرة على استكشاف المعلومات والمعطيات التي تساعد في تفسير ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل. من هنا لا بد لنا من العمل على إتباع منهجية بحث قادرة على دراسة ظاهرة العنف الأسري بدقة وعمق. من أفضل الطرق للوصول للمعلومة واكتشاف الأنماط هي المقابلة المعمقة، التي من خلالها نتحدث المرأة عن المعاناة التي تعاني منها جراء العنف الموجه لها، من هنا نوصي باستخدام منهجية البحث الكيفي، بطرق علمية، والعمل على اكتشاف أنماط العنف ضد المرأة من النساء أنفسهن، وليس فقط الاعتماد على تجارب دول سابقة، وخبراء أجنبي.

ثانياً: على صعيد المفاهيم والمصطلحات:

تعددت المفاهيم التي توضح العنف، فمنهم من اهتم بتعريف العنف السياسي، وآخرون اهتموا بالعنف الاجتماعي، وآخرون تناولوا موضوع العنف الاقتصادي. إن تشتت هذه التعريفات حول موضوع العنف، لن يساهم في معالجة هذه الظاهرة ودراستها، وبالتالي لا بد من توحيد المفاهيم والمصطلحات في الدراسات والبحوث حتى تكون المعالجة دقيقة.

إن الاهتمام الواضح الذي يظهر من مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات النسوية، هو تركيزها على موضوع العنف الأسري، وهو العنف الذي يدخل في إطار العائلة، ويجب أن نكون واضحين في التعريف، فالعنف الأسري ليس فقط الذي يحدث داخل المنزل كما يعرفه بعض الباحثين!، هنا نقترح: "أن يتم استنباط التعريف من خلال النساء أنفسهن اللواتي سيتم مقابلتهن بصورة معمقة حول ظاهرة العنف الأسري"، لأن التعريفات المتداولة حالياً هي نتاج لترجمات دراسات عكست ثقافة المجتمع الغربي، وعاداته وتقاليده، وهي تختلف عن ثقافة المجتمع العربي بعاداته وتقاليده، بالتالي تعريف العنف الأسري سيكون في مجتمعنا العربي مختلف، لأنه يعبر عن واقع ثقافي مغاير للعالم الغربي.

### ثالثاً: مؤشرات لقياس العنف الأسري:

إن تحديد مفاهيم العنف الأسري بدقة، سيساعد كثيراً على تحديد مؤشراتته بدقة، فكثرة استخدام المؤشرات وتشتتها لن يساعد في تحديد ظاهرة العنف، وغالبية المؤشرات التي تستخدم في الأبحاث، مأخوذة من ملفات الشرطة التي توثق جراء شكاوي النساء حول الممارسات العنيفة التي تتلقاها في المنزل وخارج المنزل. نذكر أن هناك الكثير من النساء اللواتي يتعرضن للعنف بكافة أشكاله المعروفة وغير المعروفة، والمكشوفة وغير المكشوفة، لا يدلن بالعنف الموجه ضدهن لأسباب شتى، وهذه الأسباب أو حتى المؤشرات لا يمكن إيضاحها إلا من خلال الجلوس مع المرأة لساعة، وربما ساعتين، وتوثيق ما تقوله بدقة، هذا يعزز ما ذهبنا إليه بضرورة تغيير سياسة البحوث والدراسات التي تسير عليها اتجاه ظاهرة العنف وإتباع سياسة جديدة، تتمثل باستخدام البحث النوعي.

### رابعاً: جمع البيانات:

إن قضية جمع البيانات هي قضية هامة، ويجب أن تشمل عينه تمثل المجتمع، ويتم تدريب فريق لذلك على مستوى عال من المعرفة حول الظاهرة.

### خامساً: الفئة المستهدفة:

هنا نود التركيز على نقطة في غاية الأهمية، وهي انه لمعرفة مدى شيوع وانتشار ظاهرة العنف الأسري، ممكن أن تكون المرأة هي المبحوثة. لكن إذا أردنا علاج الظاهرة من جذورها، وتفسير أسبابها، والطرق الكفيلة بالحد منها، لا بد من مقابلة الرجل الذي يمارس العنف، كون المشكلة تبدأ من عنده، وحلها يكمن بعلاج المشكلة الموجودة أصلاً في الرجل وليس في المرأة، فالمرأة لا تعاني من مشكلة بقدر أنها ضحية العنف، بل أن الذي يمارس العنف هو الذي لديه المشكلة، وحل هذه المشكلة يكمن بمعرفتها وأسبابها<sup>4</sup>.

إن هذه الأمور بحاجة إلى عمل دعوب من كافة الجهات حتى يتم تحقيقها، ومن الأمور التي تساعد في انجاز البحوث والدراسات بطرق علمية صحيحة ومعقدة:

<sup>4</sup> المادة مستقاة من ورقة بعنوان: "العنف الأسري"، السيد أمين عاصي. مدير دائرة السياسات والبحوث. الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، وزارة شؤون المرأة. رام الله، 2009.

1. تعتمد إنجاز البحوث والدراسات العلمية حول هذه الظاهرة على الإرادة السياسية في الدولة، من حيث الوعي بأهمية محاربة العنف الأسري ، إذ كلما اتسم النظام السياسي بهذه الصفة كلما توفرت دفعة قوية لبناء وعمل الدراسات البحثية العلمية والقوية.
2. الدعم المالي للأبحاث والدراسات، حيث يعد هذا الدعم عنصراً أساسياً في عمل الدراسات بطرق منهجية دقيقة.
3. القدرة على احتضان الكفاءات البحثية العلمية حول ظاهرة العنف.

#### الجزء الثالث:

#### رصد ميزانيات محددة للبحوث التي تهتم بقضايا العنف الأسري

من الواضح أن قضايا العنف الأسري في العالم العربي لم تحظى بأهمية كافية لدى صناع القرار، وقد لاحظت الدراسات والتقارير أن ظاهرة العنف الأسري في تزايد اليوم بشكل كبير ومستمر في جميع أنحاء العالم والعالم العربي خاصة، بسبب ضعف آليات التدخل وعجزها عن وضع حد لهذه الظاهرة، هذا ما انعكسه المسوح الإحصائية والتقارير الخاصة بحقوق الإنسان ، وما عكسته تقارير التنمية البشرية العربية من تأثير هذه الظاهر على تحقيق وإنجاز البرامج والمشاريع التي تسهم بشكل كبير في القضاء أو تخفيض معدلات الفقر في العالم العربي، والارتقاء بقضايا حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى لها الدول العربية اليوم. ولما للبحوث والدراسات من أهمية بالغة في تحديد المشاكل، وترتيب الأولويات لدى المخططين وصناع القرار، بات من الضروري الاعتماد على منهاج موحد وسليم، تعتمد على مخرجات البحوث، وخطط إستراتيجية قوية وعميقة لتحديث تغيرات جذرية في البنية

الثقافية والاجتماعية والمولدة لجميع حالات العنف الأسري أو التي تحتضن هذه الحالات تحت شعارات واعتبارات ثقافية وعرفية بعيدة عن المنظومة الإنسانية والأخلاقية العالمية، والحضارية للأمم العربية، لهذا كله، وللحاجة الملحة أصبح من الجدير التفكير في تخصيص ورصد ميزانيات لإعداد البحوث المتخصصة في دراسة وفهم وعلاج هذه الظاهرة وأثرها على المجتمع والدولة بشكل عام، وذلك من خلال رصد بنود ثابتة في موازنات الدولة لإجراء البحوث والدراسات المختصة بالعنف الأسري وقضاياها المختلفة، نظراً لارتفاع تكلفة البحوث خاصة البحوث النوعية التي يحتاج إعدادها إلى خبراء ومختصين في القضايا الاجتماعية والنفسية، كذلك البحوث القانونية وتعديل التشريعات وهي بحاجة إلى بحوث نوعية وتقييمية تعكس مدى صلاحية وإنتاجية منظومة القوانين الوضعية ومساهمتها في مناهضة العنف الأسري ولا سيما قانون العقوبات، فهذه البحوث يجب أن تربط الأثر خاصة عند الحديث على إستراتيجيات الوقاية والحماية من العنف الأسري. كذلك هو الحال في البحوث الكمية التي تحتاج إلى ميزانيات كبيرة مثل مسح العنف الأسري في فلسطين والذي لا يبحث إلا كل عشر سنوات. كذلك إن معظم البحوث التي تناولت العنف الأسري كانت في ميزانيتها ضمن مشاريع وليست تعتمد ميزانيات ثابتة، وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني و المؤسسات الدولية إلى الرائدة في هذا المجال، ولم تكن تعتبر أولوية لدى الحكومات العربية، هذا يضعف العمل الموحد على إستراتيجية موحدة لذا لا بد وأن تخصص الدول ميزانيات ثابتة لهذه البحوث خاصة وأن الحاجة إلى البحوث التي تجرى بهدف إعداد وتغيير وتعديل السياسات الوطنية، والبحوث التي تقيم مدى فاعلية الأجهزة الوطنية والرسمية في معالجة والتعامل مع قضايا العنف الأسري.

والسؤال هو كيف نصل إلى رصد موازنة خاصة للعنف الأسري؟ ولا يمكن تحقيق ذلك دون الاعتماد والرجوع إلى بحوث ودراسات خاصة بالعنف الأسري، وذلك باعتماد بعض النقاط التالية:

- رفع وإعداد تقارير تصور واقع وتسجل انتهاكات في مجال حقوق الطفل والمرأة (التركيز على أرقام وإحصاءات توضح أنواع العنف الممارس ونسبته في الدولة، وآليات التدخل، وتكلفتها).
- أن تعكس ميزانية الدولة أن قضية العنف الأسري أولوية ضمن خططها في مختلف القضايا، أي ليست قضية العنف الأسري هي ضمن بند الخدمات الاجتماعية بل تكون ضمن بنود الموازنة جميعها باعتبارها أولوية لدى الدولة<sup>5</sup>.

<sup>5</sup> Helping children of domestic violence, 2008. Guideline Avon Foundation, p1

- وأن تعكس مدى الحاجة والنقص لمثل هذه الدراسات وأهميتها في ردف وصياغة السياسات الوطنية التي تحتاجها الدول العربية لمحاربة كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية بسبب أثر ظاهرة العنف وتداخلها مع كل الإشكاليات التي يعاني منها الوطن العربي اليوم.
- أن تعكس البحوث مقدار خسارة الدولة بسبب ظاهرة العنف الأسري ، وكيف يمكن تجاوزها لتبرير رفع مقدار المصاريف اللازمة في ميزانية الدولة والمخصصة لمحاربة العنف الأسري.
- أن تشمل الخطة الإستراتيجية كافة القطاعات في الدولة ومن ذلك يتم ربطها في الموازنات العامة.
- أن تكون الموازنة مفصلة ومقسمة على أساس للاحتياجات وطرق التدخل ليتم توزيع المهام كل وفق تخصصه ( مثلا تكلفة بيوت الأمان، تكلفة التعويضات، تكلفة خدمات الإرشاد الاجتماعي والأسري، تكلفة العلاج النفسي، تكلفة التدريب والتطوير،

#### الجزء الرابع:

#### التحديات التي تواجه محور البحوث والدراسات في فلسطين

هناك العديد من التحديات التي تواجه البحوث الدراسات التي تناولت قضية العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني ، وهذه الإشكاليات متعلقة بمحاور مختلفة مرتبطة بنواحي التمويل والمخصصات المالية التي ترصد للدراسات والبحوث، كذلك نقص الخبرة، وضعف الاهتمام والالتزام الرسمي للأهمية دور البحوث في صياغة السياسات.

بالنسبة لواقع العنف الأسري في فلسطين كيف تم التعامل معه من خلال الدراسات الكمية ، فقد عرفت الدراسات والبحوث الرسمية العنف الأسري في فلسطين بأنه أي تصرف يتصرفه أحد أفراد الأسرة ضد فرد من أفرادها بهدف إلحاق الألم أو الأذى النفسي أو الجسدي أو أي شكل آخر من أشكال الألم.

أنواع وأشكال العنف الأسري في الأراضي الفلسطينية

- العنف الجسدي
- العنف الجنسي
- العنف النفسي
- العنف السياسي (الجدار، والانتهاكات العسكرية للاحتلال)

أما المؤشرات التي اعتمدها البحوث والدراسات في قياس العنف الأسري بأنواعه المختلفة، فكانت:

- العنف النفسي: وتم قياسه من خلال 5 مؤشرات: الشتم، الإهانة، إتلاف الممتلكات، الصياح والصراخ، إثارة الغضب.

- العنف الجنسي: وتم قياسه من خلال 5 مؤشرات، 4 تعكس الاغتصاب الجنسي: استعمال القوة الجسدية في إقامة العلاقة الجنسية مع الزوجة مثل الضرب، التهديد، استخدام أداة حادة، إجبار على قيام أشكال مختلفة من الممارسات الجنسية، رفض استخدام وسائل منع الحمل.

- العنف الجسدي وقد تم قياسه من خلال 12 مؤشر تعكس التعدي على النساء وتتراوح في شدة الأذى: رمي أشياء مؤذية، الدفع بقوة، التهجم بسكين أو أداة حادة، لوي الذراع، الضرب، الخنق، الحرق أو الكي، محاولة الإمساك بقوة، الصفع على الوجه، كسر العظام، شد الشعر، الضرب على الرأس.

ينتشر العنف الأسري ويزداد بشكل مطرد في الأراضي الفلسطينية فقد عكست الإحصاءات الرسمية لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للسنوات 2005-2006 من خلال مسح العنف الأسري الإحصاءات التالية:

62% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن للعنف النفسي.

23% منهن تعرضن للعنف الجسدي.

11% تعرضن للعنف الجنسي لمرة واحدة على الأقل

وآخر الإحصاءات الرسمية حول جرائم القتل ضد النساء للعام 2008 (حسب توثيق منتدى المنظمات الأهلية) كانت:

- حالة قتل في الضفة وغزة أصغر القتيلات عمرها 3 أشهر وأكبرهن سنناً 75 عاماً، تم تفسير أسباب القتل ظروف غامضة.
- 10 من ضمن 19 حالة السابقة، هي حالات قتل على خلفية "شرف العائلة" 8 حالات في الضفة الغربية و 2 في قطاع غزة.
- 7 حالات سفاح قريبي في الضفة الغربية، ولم يتوفر بيانات عن غزة بسبب الظروف السياسية.
- هناك عشرات الحالات من العنف النفسي والجنسي والجسدي: تمثلت بـ الحرق، والخطف، محاولات اغتصاب، وشتم وتحقير، وتهديد، هتك عرض، وقضايا إيذاء... الخ.

أما من حيث الآليات التي تستعين بها النساء لحماية أنفسهن عند تعرضهن للعنف كما أظهرتها البحوث الكمية:

1. 1.7 من النساء المعنفات لجأن لمراكز نسوية، أو قمن بالذهاب الى الشرطة.
2. 42.9% استخدمن أسلوب التحدث مع الزوج.
3. 30.4% قمن بترك البيت وذهبن الى بيت الأهل.
4. 26% لم يتركن بيوتهن.

توزعت آليات الحماية من العنف الأسري على عدة مستويات نوجزها بالتالي:

1. على المستوى الرسمي: تم تأسيس اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، 26 حزيران 2008، برئاسة وزارة شؤون المرأة، و وزارة الشؤون الاجتماعية نائب للرئيس، و تضم 12 وزارة ذات الصلة، ومنتدى المنظمات الأهلية، والاتحاد العام للمرأة. للعمل على وضع خطة إستراتيجية لمناهضة العنف ضد المرأة.
2. على مستوى الخدمات المقدمة: أطلقت المنظمات النسائية غير الحكومية عام 2002 منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو تجمع مؤلف من 15 منظمة أهلية فلسطينية تتعاون على محاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي. ولدى كثير من هذه المنظمات خطوط هاتفية ساخنة، وهي تقدم خدمات قانونية واجتماعية لضحايا العنف.

3. على مستوى السياسات والتشريعات:

وثيقة حقوق المرأة التي تشكل مرجعية لحقوق المرأة الفلسطينية تتبنى روح اتفاقية سيداو بما يتناسب والبيئة المحلية الفلسطينية، عن طريق ترجمة هذه الروح الى ممارسة وطنية، أعدتها وزارة شؤون المرأة بشكلها النهائي في عام 2008، وتم تبنيها من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ولم تناقش في المجلس التشريعي لإقرارها، بسبب تعطل البرلمان وعدم انعقاده منذ عامين.

4. على مستوى الأبحاث والدراسات:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت عن ظاهرة العنف الأسري لكن مازالت غير كافية، وقد أجري مسح العنف الأسري، ولكن أهم ما يعوزها التحليل، فلا يوجد دراسات تحليلية لظاهرة العنف الأسري وتبقى الحاجة ملحة للبحوث والدراسات خاصة السياساتية، وأهم الدراسات التي نحتاجها في المجتمع الفلسطيني في هذا المضمار هي:

1. إجراء دراسة كيفية تناول أسباب عزوف النساء عن اللجوء الى المراكز النسوية والى الشرطة.

2. إجراء دراسة كيفية تهدف الى التعرف على آليات التدخل لدى المؤسسات الحكومية والأهلية.

3. إجراء دراسات نوعية تهدف الى تحليل ظاهرة العنف من منظور اجتماعي.

4. على المستوى الإعلامي:

عقدت وزارة شؤون المرأة مؤتمراً 10 كانون الأول 2007، وتحت رعاية سيادة الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للسكان UNFPA تحت عنوان: "تحو إستراتيجية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة". وتم عقد العديد من الدورات التدريبية لأفراد الشرطة العاملة في مراكز التوقيف والتفتيش، كما تم تدريب العاملين في بيوت الحماية.

أهم التحديات التي تواجه محور البحوث والدراسات في المجتمع الفلسطيني:

1. صعوبات اجتماعية وثقافية في الحصول وجمع البيانات.
2. البحوث المتوفرة كمية وليست نوعية نظراً لارتفاع تكلفة البحوث النوعية.
3. صعوبة تحديد مؤشرات العنف بسبب نقص الدراسات النوعية للعنف.



4. نقص الخبراء في مجال تحليل ظاهرة العنف وأثارها.
5. لم تكن ظاهرة العنف أولوية لدى صناع القرار.
6. ضعف التمويل الرسمي المخصص للدراسات والبحوث.

#### الخلاصة

لقد عكست الورقة محور في غاية الأهمية عند صياغة السياسات والتشريعات وهو لب عملية التخطيط السليم وهو دور البحوث والدراسات في الرصد والتحليل والتقييم، فلا بد من أن تستند المنهجية العربية على منهاج موحد للبحوث والدراسات ولا بد أن تخصص الدول العربية ضمن موازاناتها الرسمية الميزانية الكافية لهذا الغرض، نظراً لأهميته في تحديد المشاكل وآليات التدخل، عند صنع السياسات والبرامج التي توفر الحد الأزم من نظم الوقاية والحماية من العنف الأسري، التي يجب أن تنتهجها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، سواء كانت على مستوى التشريعات أو القوانين أو على مستوى الخدمات الاجتماعية، أو على مستوى صياغة السياسات والبرامج.

هناك جملة من التحديات تواجه محور البحوث والدراسات قد تعرضت لها الورقة من خلال أجزائها الثلاث، وفي جملتها تركيز على أهمية تخصيص موازنة في الدول العربية للبحوث السياسية و الأكاديمية التي تتناول موضوع العنف الأسري بما فيها البحوث الكمية والنوعية، ولا بد من أن يكون موضوع البحث أولوية لدى صناع القرار إذ أن المشاريع والبرامج للوقاية والحماية من العنف غير كافية لأنها غير تكاملية، فموضوع العنف يتقاطع الى حد كبير مع عدة محاور أهمها الصحة والتعليم والأمان الاجتماعي، والقانون، وحق المواطنة أي حق الفرد في مجتمع آمن اجتماعياً وخالي من شتى أنواع العنف، وهو موضوع أخلاقي يهتم الدول العربية، لأنه يعبر عن مظاهر حضارية وثقافية.

ولعل أهم التوصيات التي يمكن أن تخرجها الورقة تتلخص بالتالي:

- الاعتماد على البحوث والدراسات في صياغة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية لكل الدول العربية.

- اعتماد منهجيات عربية موحدة في مجال الوقاية والحماية من العنف الأسري.
- توفير شبكة عربية لتبادل الخبرات في مجال البحوث والدراسات التي تتناول العنف الأسري.
- تعميم نتائج البحوث والدراسات والبيانات على الجمهور العربي من خلال وسائل الإعلام، والانترنت.
- الاتفاق على مرجعيات الموحدة في مجال البحوث والدراسات المختصة بدراسة ظاهرة العنف الأسري، ومناسبة للثقافة العربية.
- أن تتضمن سياسات الدول العربية برامج ومشاريع تدريب وبناء قدرات تستهدف القطاعات التي تعمل على الوقاية والحماية من العنف الأسري كأجهزة الأمن، مثلاً.
- يتم إعداد بحوث ودراسات تقييم الآليات المتبعة حالياً في مجال الحماية والوقاية من العنف الأسري، بهدف التطوير وتحسين الأداء.
- تخصيص الدعم المالي في موازنات الدول العربية للبحوث والدراسات التي تهتم بقضايا العنف الأسري.
- تشكيل فريق بحث وطني ممثل لكافة الجهات المعنية، من الخبراء المختصين في قضية العنف الأسري، لتحديد الأولويات ومنهجيات العمل المشترك.